الأمم المتحدة

A/75/701–S/2020/1314

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 January 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البند 44 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 29 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 28 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون هـ. **سينيرلي أوغلو**
الممثل الدائم

120121 110121 21-00184 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 29 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، أكتب إليكم رداً على الرسالة المؤرخة 11 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك لكي تُعمَّم باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن، والتي تشوِّه مجدداً الوقائع على الأرض. ومن أجل وضع الأمور في نصابها، أود توجيه عنايتكم الكريمة إلى ما يلي.

فيما يتعلق بما ورد في الرسالة المذكورة بشأن منطقة ماراش (فاروشا) المغلقة من اتهامات باطلة تستند إلى خطب رنانة لا أكثر، أود أن أذكّر مرة أخرى بأن الخطوات المتخذة في هذا الصدد تتماشى مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحترم حق التملك لسكان المنطقة السابقين. ومن شأن هذه الخطوات أيضا أن تمكن لجنة الممتلكات غير المنقولة من تقديم سبل الانتصاف التي أقرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى المدعين فيما يتعلق بالممتلكات في منطقة ماراش المغلقة، وهي جزء من أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص، حيث تمارس حكومتنا وحدها ولايتها وسلطتها. ومن ناحية أخرى، فإن سجل الإدارة القبرصية اليونانية إزاء منطقة ماراش المغلقة يوضح بجلاء أن هدفها الوحيد هو استغلالها كأداة دعائية من أجل توطيد الوضع الراهن في الجزيرة، على حساب حقوق سكان المنطقة السابقين، بمن فيهم القبارصة اليونانيون. وفي الواقع فقد انهارت الذريعة التي يستند إليها ممثل القبارصة اليونانيين في مزاعمه بشأن منطقة ماراش المغلقة، لا سيما بعد رفض تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بتلك المنطقة في مناسبات متعددة، كان أبرزها في عامي 1994 و 2014، وكذلك رفض الجانب القبرصي اليوناني رفضا قاطعا لخطة التسوية الشاملة لقبرص في عام 2004 وفشل مؤتمر قبرص في عام 2017 في كران مونتانا، سويسرا – ويكمن في جوهر كل ذلك عدم رغبة الجانب القبرصي اليوناني في تقاسم السلطة والرخاء مع الجانب القبرصي التركي (انظر S/2004/437). وقد أُحيلت بالفعل آراء مفصلة لحكومتنا بشأن هذه المسألة إلى سيادتكم وإلى رئيس مجلس الأمن من خلال رسالة مؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، صدرت كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2019/796).

وفيما يتعلق بمفاوضات قبرص المستَنفدة، يجري ممثل القبارصة اليونانيين، مرة أخرى، محاولة سافرة لتقديم معلومات مغلوطة ومضلِّلة إلى المجتمع الدولي. وواقع الأمر، في ضوء أكثر من خمسين عاما من المفاوضات الفاشلة التي أجريت بشأن إطار محدد للتسوية، نظرا للموقف المتصلّب للجانب القبرصي اليوناني، أن مما لا شك فيه أن الإصرار على "نفس القيود" لا يمكن إلا أن يخدم إدامة وتعزيز الوضع الراهن في الجزيرة، الذي تعتبره جميع الأطراف المعنية غير مقبول وغير قابل للاستمرار. وغني عن القول إن أي محاولة لفرض إطار للتسوية على الجانبين في قبرص ليس لها أساس قانوني ولا أخلاقي. وكما أكدتم عن حق في آخر تقرير عن بعثة مساعيكم الحميدة في قبرص (S/2020/685)، "هذه المرة يجب أن تكون مختلفة". وهذه المرة لا يمكن أن تكون مختلفة إلا إذا تخلينا عن القيود التي كُبِّلنا بها 50 عاما والتي خذلتنا طوال هذا الوقت.

وفي هذا الصدد، فإن ما نتوقعه من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره هو احترام الإرادة الحرة للشعبين في قبرص وحقهما الأصيل وغير القابل للتصرف في أن يناقشا ويصوغا بحرية أي نوع من المستقبل يتصورانه لأنفسهما في الجزيرة. وإن استنفاد المفاوضات القائمة على أساس إقامة اتحاد يضم

طائفتين ومنطقتين بسبب رفض الجانب القبرصي اليوناني المتكرر للتسوية المذكورة في حد ذاتها، ورفضه تقاسم السلطة والرخاء مع الجانب القبرصي التركي، وما يبذله من جهود لعزل الشعب القبرصي التركي وقمعه، مع التشدق بمعايير الأمم المتحدة في السنوات الخمسين الماضية، قد دفع الشعب القبرصي التركي إلى التصويت، في الانتخابات الرئاسية الأخيرة للجمهورية التركية لشمال قبرص، لصالح تسوية قائمة على دولتين على أساس المساواة في السيادة، بما يتماشى مع الحقائق على أرض الواقع في قبرص. وفي ضوء الحالة الراهنة المذكورة، فقد آن الأوان، بدلا من الإصرار على الأساس المذكور "الفاشل المجرّب سابقا"، لعقد اجتماع غير رسمي خماسي الأطراف مصمم للبحث عن أرضية مشتركة بشأن عملية تفاوض جديدة في قبرص.

وفيما يخص الادعاءات المتعلقة بـ "خروقات قواعد الحركة الجوية الدولية" و "انتهاكات المجال الجوي الوطني لقبرص" المزعومة، أود التأكيد على أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تتم بكامل علم وإذن السلطات المعنية في الدولة، وهو أمر ليست للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليه من أي نوع كان. فهيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي الهيئة الوحيدة المختصة المخوَّلة بتقديم خدمات الحركة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها، والإعلانات للطيارين تصدر وفقا للمادة 3 من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو).

والمزاعم الجوفاء الواردة في الرسالة المذكورة فيما يتعلق باستخدام الموانئ والمطارات القبرصية التركية هي أيضا مزاعم كاذبة، لأنّ الإدارة القبرصية اليونانية ليس لها أي ولاية أو سلطة على شمال قبرص. وإضافة إلى ذلك، تتجاهل هذه الادعاءات الحقائقَ الراهنة على الأرض، أي وجود دولتين مستقلتين تتمتعان بالحكم الذاتي على جزيرة قبرص، تمارس كل منهما السيادة والولاية داخل إقليمها.

أما فيما يتعلق بالادّعاءات الكاذبة بخصوص مطار إركان في شمال قبرص، فينبغي القول مجددا إن مركز إركان لمراقبة المنطقة ومطار إركان المتقدِّمين تكنولوجياً يقدمان خدمات الحركة الجوية بصورة منتظمة وموثوقة ومأمونة. وتجري جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص بمعرفة وموافقة تامّتين من إدارة الطيران المدني بالجمهورية التركية لشمال قبرص، وهي منطقة لديها كامل الولاية والسلطة عليها. غير أن عدم رغبة الجانب القبرصي اليوناني في التعاون مع سلطات الطيران المدني القبرصية التركية بشأن هذه المسألة، بما يتماشى مع النداءات الواردة في تقاريركم بشأن قبرص للتعاون بين الجانبين والجهات الفاعلة الدولية بشأن المسائل المتعلقة بالجزيرة ككل، يمكن أن يعرض للخطر في بعض الأحيان سلامة حركة الطيران فوق الجزيرة.

ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تلقى الدعوة التي وجهتموها في آخر تقرير لكم، المؤرخ 10 تموز/يوليه 2020 (S/2020/682)، والذي حثّثتم فيه عن حق على "تعزيز التعاون الأوثق بين الطائفتين والجهات الفاعلة المحلية والدولية"، مضيفين أن "ينبغي ألا تشكل الشواغل المتصلة بالاعتراف في حد ذاتها عقبة كأداء أمام زيادة التعاون"، تأييدا في قرار مجلس الأمن المقبل وأن تلبّيها الدول الأعضاء الموقرة في الأمم المتحدة بصورة ملموسة. ونحن على ثقة بأن توجيهكم دعوة إلى مجلس الأمن في تقريركم المقبل تحقيقا لهذه الغاية سيسهم في تحقيق التعاون بين كل من السلطات القبرصية التركية والسلطات القبرصية اليونانية ذات الصلة، في مجالات متعددة مثل سلامة الحركة الجوية والتجارة والسياحة والموارد الهيدروكربونية، فضلا عن الجهات الدولية الفاعلة وجانبي الجزيرة.

وعلاوة على ذلك، تُشـــكّل العزلة الظالمة المفروضـــة على القبارصـــة الأتراك، التي يحاول الجانب القبرصي اليوناني تكريسها بالقول من جانب واحد أنّ جميع المطارات والموانئ في شمال قبرص "غير قانونية"، مخالفةً صريحة للقانون الدولي وللدعوة التي وجهها الأمين العام آنذاك، كوفي أنان، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ 28 أيار/مايو 2004 (S/2004/437)، الذي يذكر فيه صـــراحة ما يلي: "آمل أن يكون [يوسـع أعضـاء مجلس الأمن] أن يضـربوا مثالا قويا لجميع الدول على التعاون، سـواء على الصـعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضـــرورية التي يترتب عليها عزل القبارصـــة الأتراك وعرقلة تقدمهم...".

وتستوفي تشريعات الجمهورية التركية لشمال قبرص المتعلقة بسلامة الملاحة الجوية جميع معايير منظمة الطيران المدني الدولي وتوصـياتها، إذ إنها تكفل سـلامة الطيران وأمنه من خلال تنظيم جميع جوانب الطيران المدني، بما في ذلك تشـــغيل المطارات وإدارة الحركة الجوية وما إلى ذلك. وجميع المطارات في شـمال قبرص تسـتوفي تماما المعايير الدولية، وقد تم إنجاز الترقيات اللازمة التي تمكّنها من مواكبة التطور التكنولوجي. كما تمت زيادة عدد مراقبي الحركة الجوية تبعا لازدياد عدد الرحلات الجوية على مرِّ السـنين، ويتعاون مركز مراقبة المنطقة في إركان بشـــكل منتظم ووثيق مع مركز مراقبة المنطقة في أنقرة من أجل ضـمان سـلامة سـير جميع الرحلات الجوية في المنطقة. وفي العام الماضـي وحده، بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار إركان 276 035 4 مسافرا. وعلاوة على ذلك، في العام نفسه، استخدمت 760 27 طائرة مطارَ إركان للوصول والمغادرة، واستخدمت 898 224 طائرة مجال إركان للإرشاد الجوي. وفي هذا الصدد، لا بد أيضـا من التشـديد على أنّ الجانب القبرصـي التركي ملتزم بالتمسـك بأعلى المعايير في مجال سـلامة الملاحة الجوية وبالامتثال التام لأحكام اتفاقية شـــيكاغو لعام 1944، وهو مســـتعد للتعاون مع الســـلطات القبرصـية اليونانية بشـأن هذه المسـألة البالغة الأهمية. وأود أن أغتنم هذه الفرصـة لتذكير الجانب القبرصـي اليوناني بأن نظيره كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأخيرا وليس آخرا، خلافا لادعاءات الممثل القبرصـــي اليوناني، ينبغي أن نؤكد أن أيا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقبرص لا يصـف التدخل التركي المشـروع والمبرَّر في عام 1974، الذي جرى وفقا للمادة 4 من معاهدة الضـمان لعام 1960، باعتباره "غزوا" كما لا يصـف الوجود اللاحق للقوات التركية في الجزيرة باعتباره "احتلالا". فتلك الادعاءات ليست سوى محض تزوير من جانب القبارصـة اليونانيين يهدف إلى تشـويه الحقائق التاريخية والواقع في الجزيرة. وفي هذا السـياق، من الأهمية بمكان التذكير بالبيان المثير الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في 19 تموز/يوليه 1974 الأسقف مكاريوس، زعيم القبارصـة اليونانيين في ذلك الوقت، والذي اتهم فيه اليونان صـراحة، لا تركيا، بغزو قبرص واحتلالها. وقد سُـجِّلت ملاحظاته، التي جاءت بعد أربعة أيام فقط من الانقلاب اليوناني/القبرصـي اليوناني في 15 تموز/يوليه 1974، في سـجلات الأمم المتحدة، ولا داعيَ مطلقا لقول المزيد بشأنها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرســـالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**

ممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص